الحاجة المعاصرة إلى الوقف

س: تبين لنا في الحلقة السابقة مدى الإسهام الذي قامت به مؤسسة الوقف في إثراء الحضارة، وكيف أزدهرت هذه الحضارة في ظل نظام الوقف الذي أخذ بيدها وقدم لها الدعم الذي رسخ من أقدامها. وسؤالنا اليوم هل مازلنا في حاجة إلى مؤسسة الوقف في عصرنا الحاضر، وهل مازال هناك دور يمكن أن تقوم به؟

ج: بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على رسوله الكريم

نستطيع أن نقول بكل ثقة واطمئنان، وبكل صدق مع الواقع ومصالح الأمة، إننا اليوم في أمس الحاجة إلى بعث وتفعيل دور الوقف في حياتنا المعاصرة. بل إن الحاجة إليه لم تكن في يوم من الأيام بمثل هذا الإلحاح، الذي يوجب استنفار الهمم والتنادي إلى ضرورة بعث دور الوقف، ليقدم للأمة خدمات من الصعب أن يقوم بها غيره من المؤسسات، حكومية كانت تلك المؤسسات أم غير حكومية.

إن الظروف التي تمخضت عنها مسيرة النظم المختلفة من خصصة المشروعات وتخلى الدول عن كثير مما كانت تلتزم به حيال فئات المجتمع المختلفة خلال النصف الثاني من القرن الماضي، يجعل التربة مهيئة لتحل مؤسسة الوقف محل الحكومات في كثير من المجالات التي تخلت عنها الدولة، بل وتستطيع أن تؤدي هذا الدور بكفاءة أعلى من أداء الحكومات لهذا الدور. ذلك أن الدولة وقد اعتمدت على المشروع الخاص، ستقل قدرتها على توفير الأموال المطلوبة لأداء الخدمات التي كانت تؤديها في ظل التوجهات السابقة، وبالتالي فإن إشباع الكثير من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، يتطلب تمويلاً من خارج الموازنة العامة للدولة، والبديل المرشح لذلك

هو المؤسسات الوقفية التي يقوم بها القطاع الخاص بعد أن أصبح يسيطر على الجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي ويتولد داخله الجانب الأكبر من الدخل القومي. وهذا واجب أساسي من واجبات القطاع الخاص، وصيغة الوقف هي أفضل صيغة يمكن لهذا القطاع أن يلجأ إليها في أداء دوره الاجتماعي. ونتذكر هنا أن القطاع الخاص في العالم المتقدم، ينشئ مؤسسات خيرية ضخمة، تتولى النهوض باحتياجات المجتمع، إحساساً منه بمسئوليته، وأداء لهذه المسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتقة، ومقابل هذه المؤسسات الأجنبية عندنا، هو المؤسسات الوقفية، التي يجب علينا أن نروج لها لدى أصاب المشروعات العملاقة في الاقتصاد القومي، حتى يتخذوها أسلوباً للإسهام في خدمة المجتمع وأداء الدور المطلوب منهم.

س: هل تتفضل بأن تضرب لنا أمثلة من واقعنا على مدى احتياجنا لدور الوقف في عصرنا الحاضر؟

ج: إضافة إلى ما بيناه من قبل نستطيع أن نذكر العديد من الأدوار التي يمكن أن تقوم بها المؤسسة الوقفية في ظروفنا الحالية والمشكلات التي طفت على سطح المجتمع في الفترة الأخيرة فمثلاً:

١) التخلف العلمي الذي تعيشه بلادنا، ووقوفنا في ذيل القائمة من حيث الإنفاق على البحث العلمي، وإيجاد الحلول لمشكلاتنا المختلفة، من يستطيع سد الفجوة بين المتاح من الدولة حالياً، وبين المطلوب للنهوض بالمؤسسات العلمية البحثية غير الوقف، والذي سبق له أن قام بهذا الدور من قبل، عندما كان التعليم كله يقع على عاتق المؤسسات الوقفية.

٢) ما كشفت عنه الأحداث الأخيرة من تفاقم مشكلة أطفال الشوارع، ووجود الملايين منهم بلا مأوى ولا عائل، وقد عجزت الدولة ومؤسسات المجتمع المدني القائمة عن مواجهة هذه المشكلة، هنا يجب أن تنشأ المؤسسات الوقفية التي ترعى هؤلاء، وتؤمن لهم حياة طيبة، وترسم لهم مستقبلاً آمناً، وفي ظل المؤسسات الوقفية السابقة، لم تظهر هذه المشكلة في مجتمعاتنا، وتستطيع هذه المؤسسات أن تقوم بما قامت به من قبل كي تزيل هذه الوصمة عن جبين المجتمع.

٣) قضية الصحة، وتفاقم الأمراض، وانتشار العديد منها بصورة غير مسبوقة، وتدنى الخدمة الصحية في المستشفيات الحكومية، والتكاليف الباهظة للعلاج في المستشفيات الاستثمارية كل ذلك يوجب علينا أن نبحث عن المؤسسة الوقفية التي حملت على كاهلها عبء توفير الرعاية الصحية للمواطنين قروناً طويلة استمرت حتى منتصف القرن العشرين. حيث كانت هذه المؤسسات تقيم البيمارستانات وتنشئ المصحات، وتقدم الطعام والدواء للمريض حتى يستعيد عافيته.

إننا اليوم في أمس الحاجة إلى عودة هذه المؤسسة لتقيم المستشفيات ومراكز التشخيص والعلاج لعامة الناس الذي تعجزهم الإمكانات المطلوبة للمستشفيات الاستثمارية، ولا تنصفهم الخدمات التي تقدمها المصحات العامة. إن الأمثلة التي تقدم الدليل على حاجتنا إلى المؤسسات الوقفية لعلاج مشكلات المجتمع أكثر من أن تحصى، حيث نحتاجها في كل المجالات لتكون البلسم الشافي للأمراض الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية حيث تؤدى ما تؤدى من خدمات مبتغية بذلك وجه الله تعالى راجية مثوبته بغير من ولا أذى. والله الموفق